الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

19 افريل 2013

306

منشور من وزير الفلاحة
إلى
السـادة الـولاة
تحت إشراف
السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول تنظيم توزيع المواد العلفية المدعمة.

المراجع:

- المنشور الوزاري عدد 46 الصادر بتاريخ 2 مارس 2011 حول متابعة توزيع مادة السداري.
- المنشور الوزاري عدد 126 الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 2011 حول متابعة توزيع مادة السداري.
- المنشور الوزاري عدد 356 حول متابعة وتنظيم توزيع مادة الشعير العلفي.
- المراسلة عدد 1854 الموجهة بتاريخ 15 مارس 2013 من وزير الفلاحة إلى السيد رئيس الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري حول متابعة توزيع مادة السداري.
- الأمر عدد 1293 لسنة 2013 المؤرخ في 27 فيفري 2013 الذي يلغي و يعوض الأمر عدد 149 لسنة 2001 والمتعلق بتنظيم توزيع مادة السداري و مراقبتها.

وبعد، أتشرف بإعلامكم أنه على إثر تسجيل عديد الإشكاليات والصعوبات الناتجة عن تنامي الإقبال على المواد العلفية المدعمة، ونظرا لتردي الظروف المناخية بمناطق الوسط والجنوب جراء نقص الأمطار وما خلفته من تأثيرات سلبية على الموارد العلفية الرعوية، وسعيا لتأمين تغطية الحاجيات الغذائية للقطيع والمحافظة على الثروة الحيوانية، وبهدف مزيد إحكام تنظيم توزيع المواد العلفية المشار إليها، وتدعيم شفافية المعاملات ونزاهتها وضمان تزويد منتظم لمختلف جهات البلاد، الرجاء منكم أخذ التدابير اللازمة لتفعيل الإجراءات المنصوص عليها بالمناشير الوزارية المذكورة بالمرجع أعلاه، وخاصة منها المتعلقة بما يلي:

- إعادة ضبط قائمة المربين بمختلف مناطق الولاية وتحيين عدد القطيع لديهم، حيث يتم في هذه العملية اعتماد مقاييس موضوعية يقع مناقشتها وضبطها من طرف المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة في إطار اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة توزيع المواد العلفية.

- مراجعة قائمة التجار أو المزودين المرخص لهم لتوزيع المواد العلفية المدعمة وحذف أسماء غير المنضبطين منهم والذين تبين مخالفتهم للتراتيب المنظمة للاتجار في المواد العلفية وكل من ليست لهم صفة لتعاطي هذا النشاط، على غرار ممثلي الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والعمد والمعتمدين وكل من له صلة بالسلط الجهوية وبأعوان الأمن،

- تحديد وتوزيع حصص المربين ومصانع العلف من المواد العلفية المدعمة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وفي إطار أعمال اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة توزيع المواد العلفية ودون تمكين طرف معين من الإنفراد بهذه العملية،

- إعداد بطاقة تزود لكل مربي ، تنص على الهوية الكاملة للمربي وعدد القطيع والكميات الشهرية من مادة السداري و/أو الشعير المسندة له، واسم المزود الذي سيتكفل بتزويده إذا لم يتم تزويده بصفة مباشرة، حيث تتولى اللجنة الجهوية المكلفة بمتابعة توزيع المواد العلفية إصدار هذه البطاقات ومراقبة استعمالها ،

- وضع آلية لمتابعة ومراقبة توزيع المواد العلفية المدعمة على مستوى المزودين والمربين ومصانع العلف، مع تفعيل لجان المراقبة الجهوية بصفة منتظمة ومكثفة واتخاذ الإجراءات الضرورية في صورة تسجيل تجاوزات، طبقا للعقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 23 من الأمر عدد 1293 لسنة 2013 المؤرخ في 27 فيفري 2013 المتعلق بتنظيم توزيع مادة السداري ومراقبتها.

ويجدر التأكيد على ضرورة العمل بأحكام الأمر عدد 1293 لسنة 2013، وخاصة الفصل عدد 10 منه الخاص باللجان الجهوية لمادة السداري، والسهر على حسن التنسيق بين أعضائها نظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به في مجال إحكام استغلال المواد العلفية المدعمة والسهر على حسن توظيفها.

وإني أعول على حرصكم الشخصي ودعمكم المعهود للقطاع الفلاحي قصد ايلاء هذا المنشور كل ما يستحقه من العناية والاهتمام والمتابعة لتيسير وضع الإجراءات التي تضمنها حيز التنفيذ والسلام.